

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٨  
المشار إليه النص الآتي :

”مادة ثانية - يحال حتها على التقاعد وقرار من الوزير المختص الموظفون السوريون الذين أكملوا ستين من العمر بحسب قيود تقويمهم في أحصاء عام ١٩٢٢ وفي أي أحصاء جرى بعد العام المذكور أو بحسب قيود تقويمهم الواقعية بعد أي من هذه الأحصاءات والذين لا يزالون على رأس العمل بسبب حصولهم على أحكام تصحيح تقويمهم ، وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٤٠ المؤرخ في ٢٣/٢/١٩٤٦ والقانون رقم ١٨٣ المؤرخ في ٩/٦/١٩٥٤ أو بأى سبب آخر . غير أنه تشير مؤلاء الموظفين في حساب التقاعد مدة الخدمة التي قضوها بعد إكمالهم للستين من العمر بحسب قيود تقويمهم وحتى تاريخ إحالتهم على التقاعد“ .

مادة ٢ - يستعاض عن جملة (في أحصاء عام ١٩٢٢) الواردة في المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٨ المذكور بجملة (في قيود التقويم) .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الأقليم السوري من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٧ جادى الأول سنة ١٢٧٨ (٨ ديسمبر ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعفى بلديات بلودان واللاذقية وصلنفة من الرسوم العقارية وسائر الرسوم والضرائب التي تترتب على تسجيل الفنادق التي انتقلت في ملكيتها بموجب القانون رقم ١٦ لعام ١٩٥٨ باسمها في السجل العقاري .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الأقليم السوري ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٧ جادى الأول سنة ١٢٧٨ (٨ ديسمبر ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٨

بتعدل القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٨ بحالات الموظفين الذين أكملوا ستين من العمر بحسب أحصاء ١٩٢٢ في الأقليم السوري إلى التقاعد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قانون التقاعد المطبق في الأقليم السوري

ومن القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٨ بحالات الموظفين الذين أكملوا ستين من العمر بحسب أحصاء (١٩٢٢) في الأقليم السوري على التقاعد